

Distr.: General  
6 December 2013  
Arabic  
Original: Spanish

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



## لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة  
والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة  
عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية  
والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ  
الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب  
اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة، واتخاذ مزيد  
من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من لجنة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للدفاع عن  
حقوق المرأة، ومركز فلورا تريستان للمرأة في بيرو، ومركز بحوث  
العمل النسائي، وهي منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري لدى  
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار  
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

070114 070114 13-59931X (A)



## بيان

### بيان لوضع استراتيجية إنمائية تقوم على حقوق الإنسان وتتصدى لعدم المساواة وآثارها على حياة النساء والطفلات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

إن لجنة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للدفاع عن حقوق المرأة ومركز فلورا تريستان للمرأة في بيرو ومركز بحوث العمل النسائي يسرها ما قامت به الدول الأطراف، في الدورة الثامنة والخمسين للجنة وضع المرأة، من تناول وبحث التحديات والإنجازات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية لصالح النساء والفتيات.

وبعد عام ونصف تقريبا من تقييم تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، فإن معظم بلدان منطقتنا لا تزال بعيدة للغاية عن تنفيذها. وما يقلقنا أن تكون أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واحدة من مناطق العالم الأكثر افتقارا إلى المساواة. ومع أن مؤشر التنمية البشرية يشير إلى أن عدم التكافؤ في الدخل أخذ يتراجع منذ عام ٢٠٠٠، فإن توزيع الدخل ما زال متفاوتا ويحايي الرجل. ويدل مؤشر تآنت الفقر على أن أعدادا أكبر من النساء يعشن في بيوت فقيرة في المنطقة (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ٢٠١٣).

ولن يتسنى القضاء على الجوع والفقر دون تغيير عميق للنموذج الاقتصادي الذي يؤدي إلى توزيع غير متكافئ للثروة، والذي هو انعكاس للبرالية الاقتصادية المتسمة بالترعة الاستهلاكية، وبتحويل الطبيعة والحياة إلى سلع تجارية. ومن الضروري إعادة التفكير في نموذج للتنمية يقوم على حقوق الإنسان ويعمم فيه المنظور الجنساني. إن عدم المساواة بين الجنسين يعوق تحقيق أي تقدم في هئية بيئة مواتية للأهداف الإنمائية للألفية، ولخطط للتنمية أوسع نطاقا، وللعدالة الاجتماعية، والاستدامة البيئية. وما زال مطلوبا الكثير أيضا لتطبيق قرارات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ومنهاج عمل بيجين، ومنهاج ديربان، واتفاقيات منظمة العمل الدولية، إلخ.

ومع أن معدل الوفيات النفاسية في العالم تراجع بنسبة ٤٧ في المائة في العشرين عاما الأخيرة (الأهداف الإنمائية للألفية، ٢٠١٣)، فإن نصف الحوامل في المناطق النامية هن فقط اللاتي يحصلن على الرعاية الموصى بها قبل الولادة، دون اهتمام بالتنوعية. والحالة في أمريكا اللاتينية أكثر تدنياً بالنسبة إلى المراهقات والنساء في المنطقة الريفية، بسبب العوائق التي تمنع الحصول على الرعاية. وتوجد في منطقتنا مشكلة في الصحة العامة غير منظورة، هي الوفاة النفاسية بسبب الإجهاض، التي يمكن أن تصل نسبتها حتى ١٣ في المائة نظراً إلى حالات الإجهاض غير الآمن، ويدخل أكثر من مليون امرأة وفتاة المستشفيات كل عام بسبب

مضاعفات الإجهاض (منظمة IPAS، ٢٠٠٩)، وهذا يتضمن انتهاكا آخر لحقوق الإنسان للمرأة.

ومن الأمور الملحة أن تقوم الدول التي لديها قوانين تنص على المنع المطلق للإجهاض (الجمهورية الدومينيكية، السلفادور، سورينام، شيلي، نيكاراغوا، هايتي، هندوراس) وتلك التي تنص قوانينها حتى الآن على بعض المنع أن تراجع قوانينها دون تأخير، حتى تطبق المعاهدات والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان المصدّق عليها، والاعتراف بالحقوق الجنسية، والحقوق الإنجابية، واستقلالية المرأة وحرّيتها. ويتعين بالمثل على الدول المسموح فيها بالإجهاض لسبب من الأسباب (الأرجنتين، البرازيل، بيرو، كولومبيا، وكذلك المكسيك (العاصمة)) أن تكفل فعاليته من حيث الوقت والشكل.

ومن غير المقبول أن يفتقر ١٢٣ مليون شاب في العالم (تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاماً) إلى القدرة الأساسية على القراءة والكتابة، وتشكل النساء ٦١ في المائة منهم. ولا تزال التفاوتات موجودة حتى الآن، مؤكدة انعدام المساواة في حصول النساء على التعليم، فإدماجهن لم يواكبه تغيير نواة الهيمنة الأبوية وهيكلها التسلسلي. وتريد معدلات الأمية بين نساء الشعوب الأصلية البالغات من العمر ١٥ عاماً فأكثر بمقدار أربع مرات على معدلات النساء من غير الشعوب الأصلية، وتتجاوز معدلات الرجال. وفي المنطقة الحضرية والمنطقة الريفية على السواء، يقل متوسط عدد سنوات التعليم بين النساء. وهذا التخلف الاجتماعي يؤخر إمكانية دخول نساء الشعوب الأصلية بشكل أفضل إلى سوق العمل (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ٢٠١٣).

ورغم أن النساء يتقدمن في الدخول إلى سوق العمل، وأن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حققتا تقريباً التكافؤ في أعداد النساء والرجال المزاولين لأعمال مدفوعة الأجر (الأهداف الإنمائية للألفية، ٢٠١٣)، فإن هذا التقدم لا يتحقق في ظروف متماثلة ولا يتم في كل مجالات العمل. وفي الأعوام الأخيرة تراجع التفاوت في الأجور أيضاً، ولكن ببطء. ويحصل الرجال على أجور تزيد بنسبة ١٧ في المائة على أجور النساء المساويات لهم في العمر والمستوى التعليمي، ويزيد هذا الفرق أكثر بالنسبة للمنحدرات من أصل أفريقي ولنساء الشعوب الأصلية اللاتي تقل أجورهن بنسبة ٢٨ في المائة. وتؤثر الأزمة الاقتصادية على الأشخاص بشكل مختلف، والنساء هن أول من يتأثر بها، نتيجة لعدم الاستقرار في العمل أو فقده، بالإضافة إلى تحمل عبء رعاية الأجيال الأصغر سناً وكبار السن والمرضى بلا أجر، وهو ما يلجئهن إلى ممارسة عمليتين أو ثلاثة. وتتفاقم هذه التفاوتات في حالة المهاجرات اللاتي يكنّ في ظروف من انعدام الحماية الاجتماعية.

وعلى الرغم من التقدم في التشريع والسياسة العامة، لا تزال هناك ممارسات وتصورات اجتماعية وأنماط اجتماعية وثقافية وأدوار للجنسين تنتج وتبرر العنف ضد النساء والفتيات. إن السياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للعنف الهيكلي المائل في المنطقة يؤثر بشكل مباشر ومتفاوت على ازدياد العنف ضد المرأة. وفي ١٥ من بلدان المنطقة تعرّض حوالي ٥٠ في المائة من النساء لنوع واحد على الأقل من العنف الجنسي في حياتهن، وارتكب أزواجهن ٧٠ في المائة تقريبا من حالات الاعتداء البدني. وتشهد أمريكا الوسطى واحدا من أعلى معدلات قتل النساء في العالم أجمع: فائنتان من كل ثلاث نساء قُتلن لم تلقيا حتفهما إلا مجرد كونهما امرأتين (البنك الدولي، ٢٠١٢). وهناك جانب آخر مقلق تتكتمه الدول، وهو الحالة البالغة المشاشة التي تعيش فيها النساء المحرومات من الحرية، فهن يواجهن صورا مختلفة من العنف، ولا يُعترف لهن بأنهن صاحبات حقوق.

إن متوسط النسبة المئوية للبرلمانيات في العالم يصل بالكاد إلى ٢٠,٤ في المائة، ويبلغ في أمريكا اللاتينية ٢٤,٥ في المائة، ومشاركتهم على الصعيد المحلي منخفضة أيضا (الأهداف الإنمائية للألفية، ٢٠١٣).

إننا نحث بوجه خاص الدول الأعضاء على ما يلي:

- الوفاء بالتزامها باحترام وحماية وتعزيز حقوق الإنسان، ومراعاة مبادئ إعمالها التدريجي، والموارد الأقصى المتاحة، وعدم التراجع، والمستويات الأساسية الدنيا/الالتزامات الأساسية الدنيا، وعدم التمييز، والمساواة.
- عدم السماح بالتراجع عن التشريعات الداعمة للاعتراف بحقوق المرأة والمعززة لاستقلاليتها؛ والعمل، على العكس من ذلك، على تشجيع المزيد من التقدم بطريقة منسقة مع منظمات وشبكات المجتمع المدني.
- كفالة الحصول على تعليم عام مجاني شامل للجميع، ومشارك بين الثقافات، وعلماني، وخال من التزعة الأبوية، وجيد النوعية، يساعد على التقدم صوب تعليم خال من التمييز الجنسي ويكافح التمييز؛ وتشجيع التربية الجنسية الشاملة الخالية من التحيزات الدينية التي تكبل أجساد النساء وتعوق استقلاليتها.
- العمل دون تأخير على تنفيذ ما نص عليه توافق آراء مونتفيدو بشأن السكان والتنمية، وهو أن تلتزم دول المنطقة بإعطاء الأولوية لمنع حمل المراهقات واستبعاد الإجهاض غير الآمن.

- الوفاء بالالتزام بوضع سياسات فعالة لتنظيم المؤسسات والأسواق المالية، والاستغناء عن سياسات الاقتصاد الكلي التي تزيد من التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، والتفاوتات القائمة على نوع الجنس والعنصر والطبقة والأصل الإثني؛ وتفادي الرجوع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية المكفولة بالفعل، والحث على المضى قدما في السياسات العامة، والتعمق في سياسات التعاون من أجل التنمية.
  - تحويل النظام الاقتصادي ونموذج التنمية إلى نظام يتضمن عدالة اجتماعية وبيئية حقيقية، ويحترم الطبيعة، وتحصل فيه النساء على التمكين، ويُعترف بأنهن أطراف مهمة في التنمية.
  - ضمان الصياغة المناسبة والتطبيق الفعال للتشريعات التي تكفل حق المرأة في حياة خالية من العنف وتستغني عن المفاهيم التمييزية، عملا بالتوصية العامة رقم ١٩ المتعلقة بالعنف ضد المرأة واتفاقية بيليم دو بارا.
  - كفالة اللجوء إلى العدالة والحصول على تعويض وعلى المشورة القانونية، ووسائل توعية الشرطة، ومقيمي العدل، والمعلمين/المعلمات، وموظفي الخدمات الصحية، ووسائل التواصل، مع توفير الموارد اللازمة.
  - إعطاء الأولوية لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات في سياسات الدولة، مع إلقاء الضوء على أشكال التعبير المختلفة فيها، والاهتمام بعلاقتها بتأث الفقر والهجرة، وبازدياد إصابة هذه الفئة من السكان بفيروس نقص المناعة البشرية.
  - ضمان الوفاء بالمعايير الدولية والقواعد السارية لحماية حقوق الإنسان والكرامة الشخصية للنساء المحرومات من الحرية.
  - ضمان الانتهاء من التنفيذ الفعال لسياسة تكفل تحقيق التكافؤ والقضاء على عدم المساواة بين الجنسين في المشاركة السياسية.
- إننا ندعو لجنة وضع المرأة إلى تيسير القيادة ومساعدة الدول في الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. ونؤكد مجددا تعهدنا بالعمل مع الأمم المتحدة في إيجاد عالم تتحقق فيه حقوق الإنسان للجميع من نساء ورجال.
- إن جميع المنظمات التي توافق على هذا البيان ذات مركز استشاري لدى المجلس.